

الآليات الوطنية و الدولية لحماية التراث الثقافي الجزائري

سائحي العلاء

جامعة الاغواط

مقدمة:

إن التراث الثقافي العالمي تتقاسمه الإنسانية جمعاء ، والتراث يتكون من عدة أوجه سواء كانت مادية ، أو معنوية، ومن هنا يمكن القول أن التراث الثقافي نقطة اشتراك مهمة بين أفراد الأمة ، إذ يتكون من عدة ممتلكات مادية و معنوية تكوّن في مجملها التراث المادي و التراث غير المادي ، هذا الأخير يشمل العادات و التقاليد المشتركة بينهم و من بين مكونات التراث ككل نجد الممتلكات الثقافية.

وما هو معلوم و حسب القوانين و الأعراف الدولية فإن الممتلكات الثقافية تتمتع زمن الحرب بالحماية، فلا يمكن التعرض لها من قبل الدول المتخاصمة، أما زمن السلم فتوجد مجموعة من القوانين على الصعيد الدولي والوطني تضمن للممتلكات الثقافية الحماية.

و الجزائر على غرار الدول أمضت العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات وكانت من الأوائل في المصادقة بتاريخ 25 يوليو 1973 على الاتفاقية الخاصة بحماية التراث العالمي الثقافي و الطبيعي، والمبرمة بباريس في 23 نوفمبر سنة 1972، مما اعتبر انطلاقة هامة جدا في مجال حماية التراث الثقافي ثم تلتها خطوة أخرى لا تقل أهمية عن الأولى جاءت تجسيدا لتطبيق هذه الاتفاقية وهي إصدار قانون يقضي بحماية التراث الثقافي الوطني وهو قانون 98-04 المؤرخ في 20 صفر 1419هـ ، لكن في مقابل هذا كان هنا تسلسل تاريخي في سن عدة مراسيم وإنشاء مؤسسات و هياكل تضمن الحماية الشاملة للتراث الثقافي من هنا نطرح التساؤل التالي :

هل واكبت الجزائر في تشريعاتها الداخلية التطورات التشريعية على المستوى الدولي لحماية فعالة للتراث الثقافي ؟ وماهي الخطوات التي اتخذتها في هذا الإطار ؟

وللإجابة على هذه التساؤلات أقترح الخطة التالية :

1- أهم المؤسسات الدولية والوطنية لحماية الآثار

1-1- أهم المؤسسات الدولية لحماية الآثار

1-2- أهم المؤسسات الوطنية لحماية الآثار

1-2-1 الحِظائر

1-2-2-1 مديريات الثقافة

1-2-3-1 الدواوين

1-2-4-1 مراكز البحث

1-2-5- المتاحف

1-2-6- مخابر الجامعات

2- أهم المعاهدات والاتفاقيات الدولية

3- المراسيم والقوانين الوطنية

خاتمة

نتطرق إلى أهم المؤسسات الدولية والوطنية لحماية الآثار وكذا بعض النصوص القانونية الدولية والجزائرية .

1- أهم المؤسسات الدولية والوطنية لحماية الآثار:

1-1- أهم المؤسسات الدولية لحماية الآثار:

– ICOMOS: المجلس الدولي للمباني والمواقع الأثرية.

– UNESCO: المنظمة الدولية للتربية والثقافة والعلوم.

– ICOM: المجلس الدولي للمتاحف.

– ELESKO: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

– ICCROM: المركز الدولي لصيانة وترميم الممتلكات الثقافية الحميمة.

– PNUD: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

1-2- أهم المؤسسات الوطنية لحماية الآثار:

1-2-1- الحظائر: تم إنشاء 05 دواوين حظائر ثقافية على المستوى الوطني، إضافة إلى الحظائر الطبيعية،

والحظائر الثقافية تحت وصاية الوزير المكلف بالثقافة أي أنها تابعة لوزارة الثقافة والتي تتولى مهام

حماية التراث الطبيعي للأقاليم الموجودة داخل كل حظيرة ، وتكلف هذه المؤسسات بالخصوص بجد

الثروات البيئية الثقافية للحظيرة ودراساتها ، وكذا القيام بدراسات حول حماية التراث البيئي والثقافي

والمحافظة عليه ، وحماية الحظيرة من كل تدخل قد يفسد مظهرها ، أو يعوق تطورها الطبيعي ، ومن مهامه

أيضا إعداد المخطط الدائم لتهيئة الحظيرة الثقافية ، واتخاذ كل إجراء ضروري لتهيئة التراث البيئي الثقافي

للحظيرة وتثمينه ، كما تضطلع هذه الدواوين بمهام الاتصال ، ونشر المعلومات باستعمال مختلف وسائل

الاعلام حول حماية الحظيرة وحفظها وتثمينها والمشاركة في مختلف التظاهرات العلمية والثقافية الوطنية

والدولية ، وتتربع الحظيرة الثقافية لتندوف -وهي أكبرهم - على مساحة 168.000 كلم مربع ، ولها

حدود مع ثلاث بلدان مجاورة المغرب ، والصحراء الغربية ، وموريتانيا ، وأيضا مع ولايتي بشار وأدرار .

وتبلغ مساحة الحظيرتين الثقافيتين للأطلس الصحراوي و توات قورارة -تسيديكلت على التوالي

63.930 كلم 2 و 38.740 كلم مربع وبهذا يصبح عدد الحظائر الوطنية بالجزائر بعد إنشاء الدواوين

الثلاثة خمس (05) حظائر ثقافية بعد إنشاء حظيرتي الأهقار والطاسيلي "138.000 كلم 2"، التي صنفت

1982 ضمن التراث العالمي . التي صنفت 1982 ضمن التراث العالمي .

- الديوان الوطني للحظيرة الثقافية الأهقار بتمنراست .
- الديوان الوطني للحظيرة الثقافية للطاسيليا بجزائر بجانت ولاية إليزي .
- الديوان الوطني للحظيرة الثقافية للأطلس الصحراوي (بسكرة ، المسيلة ، الجلفة ، الأغواط ، البيض ، النعامة) .

- الديوان الوطني للحظيرة الثقافية توات قورارة تكدلتأدرار .
- الديوان الوطني للحظيرة الثقافية تندوف .

1-2-2-2-مديريات الثقافة: تتواجد على مستوى كل الولايات، أنشأت مديريات الثقافة بموجب المرسوم التنفيذي رقم **94-414** المؤرخ في **23** نوفمبر **1994** والمتضمن إحداث مديريات الثقافة في الولايات وتنظيمها ومن أهم مهام مديرية الثقافة مايلي :

- السهر على حماية التراث والمعالم التاريخية أو الطبيعية وعلى صيانتها والحفاظة عليها .
- العمل على تطبيق التشريع في مجال المعالم والآثار التاريخية والطبيعية .
- متابعة عمليات استرجاع التراث الثقافي والتاريخي وترميمه .

1-2-3-الدواوين :

الديوان الوطني لتسيير الممتلكات الثقافية المحمية و إستغلالها: وفروعه في الولايات. حيث أنشأ بموجب مرسوم تنفيذي رقم **05-488** مؤرخ في **22** ديسمبر **2005**، حيث يكلف بتسيير الممتلكات الثقافية المحمية بموجب القانون **04/98** وبهذه الصفة يقوم بما يأتي :

- ضمان صيانة وحفظ الممتلكات الثقافية المحمية المخصصة له وحراستها .
- ضمان الاتصال من خلال إيصال المعلومات لمستعملي التراث الثقافي في الجزائر وفي الخارج .
- ترقية الممتلكات الثقافية على الصعيد الوطني والدولي .

1-2-4- مراكز البحث: تتواجد عدة مراكز وملحقاتها تختص بحماية التراث أهمها:

المركز الوطني للبحوث في عصور ما قبل التاريخ وفي علم الإنسان والتاريخ :

من مهامه تجميع عناصر ومعطيات لتعريف مشاريع البحث المطلوب القيام بها القيام بالأبحاث في ميدان علوم ما قبل التاريخ و في علم الإنسان و التاريخ، و تشمل الإنسان و التجمعات البشرية و ممارستها الثقافية و تفاعلاتها مع المحيط من عصور ما قبل التاريخ إلى أيامنا هذه

- القيام بجميع الأعمال ذات الطابع الجيومورفولوجي و الأثريو-التاريخي مما له علاقة بمهمته.

- تكوين رصيد وثائقي و بنك للمعطيات يرتبطان بهدفه
- المساهمة في نشر المعرفة و تعميمها في ميادين اختصاصه

مركز الفنون والثقافة في قصر رؤساء البحر:

تتمثل مهمة المركز الذي هو تحت وصاية الوزير المكلف بالثقافة في ضمان تسيير الجمع الثقافي المتعدد الاختصاصات وتنظيمه وتنشيطه ضمن إطار المعلم التاريخي المصنف ومن مهامه أيضا:

- تنسيق الأنشطة الثقافية التي تنظمها الهياكل المتكاملة بالمركز في مجالات التاريخ وعلم المتاحف والفنون التقليدية والفنون الجميلة والعمارة .
- جمع الوثائق المتخصصة لا سيما في مجالات التاريخ والفنون وعلم الآثار.
- السهر على إعداد إتفاقيات في إطار الاحكام القانونية والتنظيمية تتعلق باستغلال المعالم والسهر على تطبيقها تطبيقا صارما .

المركز الوطني للبحث في علم الآثار.

من مهامه القيام بأبحاث علمية في ميدان علم الآثار ومباشرة جميع الأعمال العلمية والتقنية في مجال علم الآثار وإعداد الخرائط والاطالس الاثرية وإعداد برامج تعليمية وبنك للمعلومات مرتبط بمهده .

المركز الوطني للمخطوطات: ومن مهام المركز

- إجراء جرد عام للمخطوطات وتصنيفها
- حفظ المخطوطات بالطرق العلمية الحديثة .
- القيام بإعداد فهرس علمي للمخطوطات .
- تحديد الخريطة الوطنية للمخطوط .
- إدماج التراث الثقافي في الاقتصاد.
- دراسة المواد والتقنيات المستعملة في المخطوط (الورق ، الحبر، أدوات الكتابة)

1-2-5- المتاحف: تحتوي الجزائر عدة متاحف ذات الطابع المحلي والوطني.

1-2-6- مخابر الجامعات: والمتواجدة في كبريات الجامعات الجزائرية.

2- أهم المعاهدات والاتفاقيات الدولية:

عملت دول المجتمع الدولي على سن التشريعات والمعاهدات والاتفاقيات الدولية لحماية وتثمين ورد الإعتبار للمواقع والمباني الأثرية، من خلال هذه القوانين الدولية التي تهدف بالأساس الى حماية وصيانة وحفظ المواقع من شتى أنواع المخاطر، ونذكر أهم المواثيق الدولية فيما يلي :

- اتفاقية القصف الجوي اتفافية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح:

14 أيار/مايو 1954 لإعترافها أن الممتلكات الثقافية قد منيت بأضرار جسيمة خلال النزاعات المسلحة

الأخيرة، وأن الأخطار التي تتعرض لها تلك الممتلكات في إزداد مطرد نتيجة لتقدم تقنية الحرب.

وعلى هذه المبادئ الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح المقررة في اتفاقيتي لاهاي عام 1899 وعام 1907، وميثاق واشنطن المؤرخ 15 نيسان/أبريل 1935.

"ولإعتبارها أنه ينبغي، حتى تكون هذه الحماية مجددة، تنظيمها منذ وقت السلم باتخاذ التدابير اللازمة، سواء أكانت وطنية أم دولية"¹.

- إتفاقية باريس 1970/11/14، بشأن الوسائل التي تستعمل لحضر واستيراد ونقل الممتلكات الثقافية بطرق غير شرعية.

وانضمت الجزائر في عام 1973 إلى إتفاقية اليونسكو لعام 1970 حول التدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة.

- إتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي 1972/11/16 بباريس والتي تؤكد ضرورة وضع جرد من طرف كل دولة، الذي يكون نظاما فعالا للحماية على كل الأصعدة.

"إذ يلاحظ أن التراث الثقافي والتراث الطبيعي مهددان بتدمير متزايد، لا بالأسباب التقليدية للاندثار فحسب، وإنما أيضاً بالأحوال الاجتماعية و الاقتصادية المتغيرة التي تزيد من خطورة الموقف بما تحمله من عوامل الإلتلاف والتدمير الأشد خطراً.

ونظراً لأن اندثار أو زوال أي بند من التراث الثقافي والطبيعي يؤلفان إفقاراً ضاراً لتراث جميع شعوب العالم"².

ويعنى " التراث الثقافي " لأغراض هذه الإتفاقية:

"الآثار، الأعمال المعمارية، وأعمال النحت والتصوير على المباني، والعناصر أو التكوينات ذات الصفة الأثرية، والنقوش، والكهوف، ومجموعات المعالم التي لها جميعاً قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر التاريخ، أو الفن، أو العلم.

-المجموعات: مجموعات المباني المنعزلة أو المتصلة، التي لها بسبب عمارتها، أو تناسقها، أو اندماجها في منظر طبيعي، قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر التاريخ أو الفن، أو العلم.

-المواقع: أعمال الإنسان، أو الأعمال المشتركة بين الإنسان والطبيعة، وكذلك المناطق بما فيها المواقع الأثرية، التي لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة النظر التاريخية، أو الجمالية، أو الأثنولوجية، أو الأنتروبولوجية"³.

- توصية اليونسكو: بشأن حماية الممتلكات الثقافية في الدورة العاشرة بباريس والتي انعقدت في 1978/11/28 وأوصت باستعمال بعض الأساليب الفنية والعلمية"⁴.

تلعب اليونسكو دورا رياديا في إطلاق المبادرات الدولية لحماية التراث، وتقوم "الاتفاقية بشأن حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي" المعتمدة منذ عام 1972 على فكرة أن بعض المواقع تتمتع بقيمة عالمية استثنائية وأنه ينبغي، من هذا المنطلق، أن تكون جزءاً من التراث المشترك للإنسانية، كما تعترف الدول الأطراف في الاتفاقية بأن حماية التراث العالمي واجب على المجتمع الدولي بأكمله، من غير مساس بالسيادة الوطنية وحقوق الملكية المنصوص عليها في التشريعات الوطنية⁵

و الجزائر منظمة الى اتفاقية اليونسكو لـ1972 المتعلقة بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي بموجب الامر رقم 73_38، المؤرخ في يوليو (جويلية) 1973، والى الاتفاقية المتعلقة بحماية وصون التراث اللامادي بموجب المرسوم الرئاسي 04-27 المؤرخ في 11 فيفري 2004، كذلك كانت هناك المراسيم التالية :

مرسوم رئاسي رقم: 09-267 والمرسوم 09-268 والمرسوم 09-269 والمرسوم 09-270 المؤرخة في : 30 أوت 2009 والمتضمنة على التوالي :

- التصديق على توحيد القانون الخاص حول الممتلكات الثقافية المسروقة أو الصادرة بطرق غير شرعية المعتمدة بروما في 24 جوان 1995 .

- المصادقة على بروتوكول لاهاي الثاني سنة 1954 المتعلق بحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح .

- التصديق على إتفاقية حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه المعتمد في 02 نوفمبر 2001 من طرف المؤتمر العام لليونسكو .

- المصادقة على إتفاقية حماية وتعزيز تنوع التعبير الثقافي .

3- المراسيم والقوانين الوطنية حسب التسلسل الزمني:

إن الجزائر كغيرها من الدول فقد سنت منذ الاستقلال عدة قوانين و مراسيم و أوامر لحماية التراث الثقافي و تطورت هذه القوانين بمرور الزمن.

- الأمر رقم: 67-281 المؤرخ في 20 ديسمبر 1967، و المتعلق بتنظيم الأعمال الخاصة بالحفريات و حماية الأماكن و الآثار التاريخية و الطبيعية و الحفاظ عليها⁶.

- المرسوم التنفيذي رقم: 69-82 المؤرخ في: 28 ربيع الأول 1389هـ الموافق لـ: 13 يونيو 1969 و الذي يتعلق بتسيير الأشياء ذات الفائدة الوطنية التاريخية و الفنية و الأثرية و الذي يهدف الى منع تسيير لأي أثر إلا بوجوب إذن من الوزير المكلف⁷.

- مرسوم تنفيذي رقم : **72-168** المؤرخ في: **16** جمادى الأولى **1392**هـ الموافق لـ: **27** يوليو **1972** و الذي يتضمن إنشاء الحظيرة الوطنية للطاسيلي، والمؤسسة المكلفة بتسييرها⁸.
- مرسوم تنفيذي المؤرخ في: **21** رمضان **1394**هـ الموافق لـ **1974/10/08** و الذي يتضمن إنشاء المديرية الفرعية للفنون الجميلة و المتاحف و الآثار و الأماكن التاريخية و التي تسهر على التعريف بالآثار و الأماكن التاريخية و حمايتها و جردها و ترميمها⁹.
- مرسوم تنفيذي رقم: **81-382** المؤرخ في: **29** صفر **1402** الموافق لـ: **26** ديسمبر **1981**، و المحدد لصلاحيات البلدية، و الولاية، و إختصاصها في قطاع الثقافة، و المتضمن صلاحيات القيام بكل عمل من شأنه أن يحفظ التراث و يضمن تطوره¹⁰.
- المرسوم التنفيذي رقم **87-10** المؤرخ في: **06** جمادى الأولى **1407** الموافق لـ: **06** يناير **1987** و الذي يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للآثار و حماية المعالم و النصب التاريخية¹¹.
- مرسوم **87-231** المؤرخ في : **16** جمادى الثانية **1408** هـ الموافق لـ : **03** نوفمبر **1987** يتضمن إنشاء ديوان حضيرة الأهقار الوطنية¹².
- مرسوم رقم **88-09** الممضى بتاريخ **26** يناير **1988** يتضمن إنشاء مؤسسة ترميم التراث الثقافي حيث تتولى هذه المؤسسة جميع أعمال الترميم و التهيئة و الإستصلاح الخاصة بكامل التراث الثقافي المنقول و العقاري الذي يرجع إلى مختلف الحقب التاريخية في البلاد .
- مرسوم **88-07** مؤرخ في : **07** جمادى الثانية **1408**هـ الموافق لـ: **26** يناير **1988** يتم المرسوم رقم: **85-277** مؤرخ في **29** صفر **1406**هـ الموافق لـ: **12** نوفمبر **1985**، (المحدد للقانون الأساسي للمتاحف الوطنية)، و المتضمن القانون الأساسي للمتاحف الوطنية¹³.
- المرسوم التنفيذي رقم: **281-92** المؤرخ في: **05** محرم **1413**هـ الموافق لـ **06** يوليو **1992**، والذي يدعو مديريات الثقافة إلى حماية المعالم و الأماكن التاريخية و الطبيعية و صيانتها و ترميمها و الحفاظ عليها و السهر على تطبيق التشريع في مجال المعالم و الأماكن التاريخية¹⁴.
- المرسوم التنفيذي رقم: **94-414** المؤرخ في: **19** جمادى الثانية **1415**هـ الموافق لـ: **23** نوفمبر **1994**، والذي يتضمن إنشاء مديريات الثقافة في الولايات و يحدد تنظيمها و مهامها و كذا حماية التراث و المعالم التاريخية و تطبيقات التشريعات الخاصة بها¹⁵.

-قانون رقم:98-04 المؤرخ في:20 صفر 1419هـ الموافق لـ 15 يونيو 1998 و المتضمن التعريف بالتراث الثقافي للأمة و سن القواعد العامة لحماية و المحافظة عليه و تنميته و يضبط شروط تطبيق ذلك¹⁶.
إن الملاحظ لقانون(98-04)بجد أنه يحتوي على 108 مادة مقسمة على 09 فصول، حسب المواضيع المختلفة كما يلي :

الفصل الأول: (من المادة 01 إلى المادة 07) أحكام عامة: تعريف التراث الثقافي للأمة و طرق حماية، و تميم، و المحافظة على التراث الثقافي ، و أشكال اقتناء الدولة للممتلكات الثقافية.

الفصل الثاني: (من المادة 4 إلى المادة 49) الممتلكات الثقافية العقارية و حمايتها: مكونات و أنظمة الحماية، التسجيل في قائمة الجرد الإضافي، التصنيف، الاستحداث في شكل قطاعات محفوظة، نزاع الملكية من أجل المنفعة العامة، حق الشفعة.

الفصل الثالث: (من المادة 50 إلى المادة 66) حماية الممتلكات الثقافية المنقولة: المكونات و الأحكام المتعلقة بإجراءات الحماية.

الفصل الرابع: (من المادة 67 إلى المادة 69) الممتلكات الثقافية غير المادية: المكونات و الأحكام المتعلقة بإجراءات الحماية.

الفصل الخامس: (من المادة 70 إلى المادة 78) الأبحاث الأثرية: المفهوم و طرق التسيير الإداري للأبحاث.

الفصل السادس: (من المادة 79 إلى المادة 81) أجهزة الحماية: اللجنة الوطنية و الولاية للممتلكات الثقافية.

الفصل السابع: (من المادة 82 إلى المادة 90) تمويل عمليات التدخل في الممتلكات الثقافية و استصلاحها.

الفصل الثامن: (من المادة 91 إلى المادة 105) المراقبة و العقوبات.

الفصل التاسع: (من المادة 106 إلى المادة 108) الأحكام الختامية: إلغاء أحكام الأمر رقم 67-281 باستثناء المواقع الطبيعية المصنفة.

- مرسوم تنفيذي رقم : 99-256 مؤرخ في : 08 شعبان 1420 هـ الموافق لـ:

16 نوفمبر 1999 يعدل و يتم المرسوم التنفيذي رقم : 93-141 المؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1413

هـ الموافق لـ: 14 يونيو 1993، و المتضمن تحويل المركز الوطني للدراسات التاريخية الى مركز وطني

للبحوث في عصور ما قبل التاريخ و في علم الإنسان و التاريخ¹⁷.

- قرار وزاري مشترك مؤرخ في : 21 ذي الحجة 1422هـ و الموافق لـ : 05 مارس سنة

2002 يتضمن إنشاء اللجنة الوطنية المكلفة باقتناء الممتلكات الثقافية¹⁸.

- مرسوم تنفيذي رقم: **03-311** مؤرخ في: **17** رجب **1424**هـ، الموافق لـ: **14** سبتمبر لسنة **2003**، يحدد أشكال و شروط و كفاءات إعداد و تسير الجرد العام للممتلكات الثقافية¹⁹.
- مرسوم تنفيذي رقم: **03-322** المؤرخ في: **09** شعبان **1424**هـ الموافق لـ: **05** أكتوبر **2003**، و الذي يتضمن ممارسة الاعمال الفنية المتعلقة بالممتلكات الثقافية العقارية المحمية²⁰.
- مرسوم تنفيذي رقم: **03-323** مؤرخ في: **09** شعبان **1424**هـ الموافق لـ: **05** أكتوبر **2003**، والمتضمن كيفية إعداد المخطط الدائم لحفظ و إستصلاح القطاعات المحفوظة²¹.
- مرسوم تنفيذي رقم: **05-491** المؤرخ في: **22** ديسمبر **2005** والمتضمن إنشاء المركز الوطني للبحث في علم الآثار²².
- مرسوم تنفيذي رقم **08-277** المؤرخ في: **12** رجب **1429**هـ الموافق لـ: **15** جويلية **2008**، و الذي يحدد مبلغ المكافأة التي يمكن دفعها لمكتشف ممتلك ثقافي²³.
- مرسوم تنفيذي رقم: **09-407** مؤرخ في: **12** ذي الحجة عام **1430** الموافق لـ: **29** نوفمبر **2009** والمتضمن إنشاء الديوان الوطني للحظيرة الثقافية للأطلس الصحراوي. (والتي تضم 06 ولايات وهي: بسكرة ، المسيلة ، الجلفة، الاغواط ، البيض، النعامة)²⁴.
- مرسوم تنفيذي رقم : **09-408** مؤرخ في: **12** ذي الحجة عام **1430** الموافق لـ: **29** نوفمبر **2009**، والمتضمن إنشاء الديوان الوطني للحظيرة الثقافية — تندوف²⁵.
- مرسوم تنفيذي رقم : **09-409** مؤرخ في: **12** ذي الحجة عام **1430** الموافق لـ: **29** نوفمبر **2009**، والمتضمن إنشاء الديوان الوطني للحظيرة الثقافية توات قورارة تيديكلت (أدرار)²⁶.
- المرسوم التنفيذي رقم : **12-291** المؤرخ في : **02** رمضان **1433**هـ الموافق لـ: **21** يوليو **2012**، والذي يحدد القانون الاساسي للديوان الوطني للحظيرة الثقافية الأهمقار²⁷.
- المرسوم التنفيذي رقم : **12-292** المؤرخ في : **02** رمضان **1433**هـ الموافق لـ: **21** يوليو **2012**، والذي يحدد القانون الاساسي للديوان الوطني للحظيرة الثقافية الطاسيلي²⁸.

- مرسوم تنفيذي رقم: 13-387 الممضى في: 19 نوفمبر 2013، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم: 06-10 المؤرخ في: 15 ذي الحجة 1426هـ الموافق لـ: 15 يناير سنة 2006 والمتضمن إنشاء المركز الوطني للمخطوطات²⁹.

- المرسوم التنفيذي رقم: 14-04 المؤرخ في: 13 ربيع الأول 1435هـ الموافق لـ: 15 يناير 2014، والذي يحدد القانون الأساسي للديوان الوطني للحظيرة الثقافية للأطلس الصحراوي³⁰، ولاسيما المواد: 02، 06، 08، والمواد: 36، 37، 38، 39، 40، والتي تتكلم في مجملها عن حماية الممتلكات سواء ثقافية أو طبيعية لأنها تمثل التراث الوطني للأمة.

خاتمة :

إن إنشاء مؤسسات و وضع آليات قانونية لحماية التراث الثقافي يفرض منهجية محكمة في توظيف مختلف القوانين المتاحة لحماية التراث ، وهذا من أجل التدخل بطريقة متكاملة وفعالة على جميع المستويات، وإلى جانب إرتباط الآليات القانونية لحماية التراث بمعطيات متنوعة، نجد أنها أيضا متشعبة و متكاملة في ما بينها، إستوجب على الدولة الجزائرية (المشرع الجزائري)، دائما التحديث ومواكبة التطورات للوصول الى قانون شمولي لمختلف العوامل المؤثرة في الآليات القانونية لحماية التراث، وهذا لتوضيح النقائص وسد الثغرات التي يمكن أن تظهر في النظام القانوني لحماية التراث الجزائري .

⁻²⁷ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، عدد :جويلية ، 2012.

⁻²⁸ المرجع السابق.

⁻²⁹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، عدد :نوفمبر ، 2013.

⁻³⁰ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، عدد :جانفي ، 2014.

للمزيد أنظر <http://www.joradp.dz/HAR/Index.htm>